مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: ترجمة السياسة الروسية في الشرق الأوسط الكبير أو (فن إقامة علاقات الصداقة مع كل دول العالم)
اسم الكاتب: د. عبد الحميد العيد الموساوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/175
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الروسية في الشرق الأوسط الكبير
أو(فن إقامة علاقات الصداقة مع كل دول العالم).

بقلـم: مارك.ن.كاتز *

ترجمة: د.عبد الحميد العيد الموساوي**

المقدمة:

منـذ وصـول (فلاديميـر بـوتين) إلـى السـلطة فـي العـام ٢٠٠٠م، أصـبحت العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدول الأوربية أكثر توتراً وشداً، وقد تعارضت في العديد من الملفات التي من بينها: توسيع حلف الناتو، وكوسوفو، وأوكرانيا، وجورجيا، وسياسة روسيا في ميدان الغاز، والمشاريع الأمريكية الدفاعية المضادة للصواريخ في أوربا الشرقية، فضلا عن أخطاء روسيا الاتحادية في مجال الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وفي الشرق الأوسط تثير السياسة الخارجية الروسية اهتمامات الدول الغربية لأسباب عدة، إذ أنّ (موسكو) تقيم علاقات جيدة مع إيران، وسوريا، وحركتي: حماس وحزب الله، فيما تنوي إنشاء (كارتل) للدول المصدرة للغاز مع الجزائر، والجماهيرية الليبية العظمى، وقطر، وإيران. ومن جانب آخر، وفي الدول المحافظة الموالية تقليدياً للغرب، مثل: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة تنافس الشركات الروسية بجدية الشركات الغربية على الحصول على عقود في قطاعات المحروقات والسلاح. وإن من الخطأ عدّ سياسة موسكو في الشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية القائمة على المنافسة قبل كل شيء، إن لم يكن العداوة للغرب. ويبيّن تحليل تحرك روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، ومهما كانت اختلافاتها مع الغرب: أن (موسكو) لا تقود في هذه المنطقة سياسة عدوانية مناهضة للغرب، وإنما تقود سياسة دفاعية موجهة إلى حماية مصالحها الاقتصادية وإقامة تعاون مع الحكومات التي تتصدى للتطرف الإسلامي السني، والاستفادة من امتيازات العالم الإسلامي. ويحاول هذا البحث تفحّص سياسة (الكرملين) تجاه أهم الدول، وتجاه الملفات الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط الكبير في سبيل فهم مدى

نجاعة هذه السياسة وفعاليتها منذ وصول (فلاديمير بوتين) إلى السلطة، وما هي آفاق هذه السياسة في السنوات القادمة؟

ماذا يعني مفهوم الشرق الأوسط الكبير لروسيا الاتحادية؟

كان مفهوم (الشرق الأوسط الكبير) قد أطلق من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) الذي كان يعتقد: أن دكتاتورية قادة الشرق الأوسط هي التي تغذي التطرف الإسلامي، وأن هذه المنطقة أرض "صالحة لنشر الديمقراطية". وبالتوازي، فانّ نظام (فلاديمير بوتين) الأكثر فأكثر دكتاتورية، لم يتقاسم أبداً هدف دمقرطة الشرق الأوسط الكبير العزيز على إدارة الرئيس (بوش)، ومع ذلك كان الزعماء الروس، يعربون في مناسبات عدة عن شكوكهم حول صدق نيّات واشنطن، وهكذا وفي شهر شباط من العام ٢٠٠٧م، ذكر الرئيس (بوتين) التناقض القائم بين مناداة الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير، ورفض البيت الأبيض الاعتراف بانتصار حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وتستخدم عبارة (الشرق الأوسط الكبير) في أغلب الأحيان في خطابات السياسية الخارجية الروسية ليس لعرض فعل موسكو في المنطقة، ولكن للتعليق –بطريقة انتقاديه عموما– على سياسة واشنطن.

أما فيما يتعلق بعلاقات روسيا الاتحادية مع الشرق الأوسط (كما مع مناطق أخرى)، فإنّها عادة ما تكون قائمة على قاعدة ثنائية، ومع ذلك فان من المفيد الحديث عن سياسة روسية تجاه الشرق الأوسط الكبير لسببين:

السبب الأول: إن انهيار الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١م، فتح المناطق الإسلامية في روسيا أمام تأثير باقي دول العالم الإسلامي، والتي كانت تلك المناطق معزولة عنه منذ العهد السوفيتي، وبشكل منفصل عن مسائل الديمقراطية والسياسة الخارجية الأمريكية، فانّ المناطق الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق –والمسلمين الروس عموماً– يتعرضون –من هنا فصاعداً– إلى تأثير القوى التي باشرت العمل في الشرق الأوسط، وبحسب آراء كل من (ديمتري ترينين) و (ألكسي مالاشينكو) من مركز أبحاث (كارنجي) في موسكو، فانّ "التحدي الرئيس لموسكو يتمثل في تحقيق

الاستقرار في الدول ما بعد الاتحاد السوفيتي، والتي ما تزال ضعيفة، مع إقامة علاقات جيدة ومقبولة مع دول العالم الإسلامي التي أصبحت في دوامة أكثر فأكثر ما وراء الحدود السوفيتية القديمة. وهناك عناصر أخرى تزيد من تعقيد مهمة روسيا الاتحادية تمتد من الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣م، وآثارها في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، دون نسيان تطورات الملف الإيراني.

السبب الثاني: إن خطاب السياسة الخارجية الروسية يهتم في اغلب الأحيان بالتهديد الشامل للإسلام الأصولي، لاسيما عند تركيزه على العلاقات الثنائية لموسكو مع دول المنطقة التي تتقاسم موسكو هذه الاهتمامات مع العديد من حكوماتها، وقد تناول صناع القرار الروس بكل وضوح الأعمال التي تقوم بها العناصر الإسلامية في الشرق الأوسط الكبير، وتمس شمال القوقاز وآسيا الوسطى، وبالنتيجة وبمعزل عن استخدام هذا التعبير من قبل إدارة الرئيس (بوش)، فإن الشرق الأوسط الكبير هو مفهوم ملائم لتحليل السياسة الخارجية الروسية.

روسيا والنزاع العربي–الإسرائيلي: العلاقات الجيدة مع مجمل الفواعل الدولية:

إن الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية تعربان عن مخاوفهما وهواجسهما لاستعادة التعاون العسكري–الفني بين روسيا الاتحادية وسوريا منذ وصول (فلاديمير بوتين) إلى السلطة، وتطوّر علاقات الصداقة بين موسكو والحركتين الإسلاميتين:(حماس، وحزب الله)، ومع كل ذلك أقامت روسيا الاتحادية وبشكل موازي علاقات صداقة مع المملكة الأردنية الهاشمية (التي سبق أن زارها فلاديمير بوتين رسمياً في العام ٢٠٠٧م)، ومصر (التي زارها كذلك في العام ٢٠٠٥م)، والحكومة اللبنانية، وحركة فتح (المعارضة لحركة حماس في فلسطين)، وكذلك مع إسرائيل (التي زارها بوتين في العام ٢٠٠٥م، ووعد آنذاك بزيارتها مرة أخرى في العام ٢٠١٠م). وقد شكل التقارب الروسي–الإسرائيلي في سنوات ٢٠٠٠م، تطوراً مدهشاً مقارنة بالانحراف التقليدي للدبلوماسية الروسية الموالية إلى العرب. ويمكن تفسير رغبة موسكو في تطوير علاقاتها مع الدولة العبرية بدلالة نمو المبادلات التجارية (التي قفزت من (٨٦٧) مليون دولار في العام ١٩٩٥م، إلى (٢.٧٦٩) مليار دولار في العام ٢٠٠٨م)،

والمساعدة الإسرائيلية في ميدان الأمن[1]، وكذلك استخدام التكنولوجيا الروسية في صناعة السلاح الإسرائيلي المخصص للتصدير، وأخيرا هناك أكثر من مليون مهاجر روسي في إسرائيل يسهمون في تطوّر وزيادة اللقاءات بين كل من الدولتين، وقد بحثت الحكومة الإسرائيلية مسألة زيادة روابطها مع روسيا في العام ٢٠٠٨م، عن طريق إلغاء التأشيرة بالنسبة للسياح الروس[2]. زار إلى وقد زار إسرائيل(٣٥٦) ألف زائر قادمين من روسيا منذ العام ٢٠٠٨م، وفي شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٩م، تجاوز لأول مرة في التاريخ عدد السائحين الروس الذين قدموا إلى إسرائيل عدد السائحين القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية (٥٨ ألف مقابل ٤٩ ألف)[3]. وهكذا أصبحت روسيا الاتحادية تقيم من هنا فصاعداً علاقات جيدة مع أهم الفواعل في النزاع الإسرائيلي – العربي، سواء أكانوا موالين أم مناهضين للدول الغربية. ومع ذلك، فقد عبرت إسرائيل عن قلقها من مبيعات الصواريخ الروسية إلى سوريا[4]، نظراً لان دمشق –ومن وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية– تقدم (أو يمكن أن تقدم مستقبلاً) بعض هذه الصواريخ إلى حزب الله، فيما تأسف (تل أبيب) كذلك على علاقات الصداقة بين موسكو وحركة حماس. ومن ناحيتهم، فان (سوريا، وحزب الله، وحركة حماس) غير مرتاحين للتقارب الروسي – الإسرائيلي، على الرغم من أن العداوات المتبادلة بين الفواعل الشرق أوسطية لم تدفع أي منهم إلى قطع علاقاته مع روسيا الاتحادية أو الابتعاد عنها بسبب العلاقات التي تقيمها مع خصومه[5]. وترغب روسيا الاتحادية في تأدية دور نشط في عملية السلام الإسرائيلية –العربية، فيما يعدّ تدخلها دلالة على مركزها كقوة عظمى، ويعدّ التزامها كذلك وكأنه موجه إلى إظهار حسن نيّاتها تجاه مواطنيها من المسلمين.

وفي هذه الأثناء يجب الاعتراف بأن روسيا الاتحادية لا تمتلك أية قدرة حقيقية على فرض أو إقناع الأطراف بتقديم التنازلات الضرورية لتحقيق اتفاق سلام، وفيما عدا دعمها الشفهي، فانّ موسكو لا تقدم إلى السلطة الفلسطينية سوى مساعدة مالية متواضعة جداً مقارنة مع مساعدات الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية أو الدول العربية الغنية. ولا يبدو كذلك: أن روسيا الاتحادية تريد تشجيع أو أن لها القدرة

على التأثير في حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية الإسرائيلية. وقد أشار الكرملين بوضوح إلى أنه ليس في النية مساعدة القوى المناهضة للغرب في المنطقة في مواجهة العناصر الموالية للغرب. وفي هذه الأثناء فانّ من الضروري بالنسبة لموسكو إقامة علاقات جيّدة مع كل الفواعل الرئيسيين: (إسرائيل، ومصر ، والأردن، وسوريا، ولبنان) الذين لهم حكومات تحارب المجاميع الإسلامية الناشطة فوق أراضيهم، ومع حركة فتح التي تفعل الشيء نفسه، وتتمتع موسكو بامتيازات جهود هذه الفواعل الهادفة إلى منع وصول الأنظمة الإسلامية التي ربما تدعم العناصر المتطرفة إلى داخل روسيا الاتحادية أو في(الاتحاد السوفيتي السابق). وتخدم المحافظة على علاقات صداقة مع حركة حماس وحزب الله المصالح روسيا، إذ تتمتع المنظمتان أولا/ بهامش واسع من الدعم والمساندة من قبل المسلمين في الشرق الأوسط وخارجه، وثانياً/ إن أهدافهما محددة جغرافياً في فلسطين ولبنان، وهما لا تبدوان مهتمتين بمصير مسلمي روسيا الاتحادية، وقد تم استقبال وفود من حركة حماس في الكرملين، فيما ساندت حركة حماس وباركت اعتراف روسيا الاتحادية باستقلال ابخازيا واوسيتيا الجنوبية في شهر آب من العام ٢٠٠٨م[٦]. وأخيراً، ومن اجل تبرير المحافظة على علاقات جيدة مع المجموعتين: (حماس وحزب الله) تتحجج موسكو وتثير موضوع فوزهما في الانتخابات[٧]. إن هذه العلاقات الجيدة لها آثارها في المحافظة على منطقتي: الشيشان وشمال القوقاز بعيدتين عن اهتمامات المجموعتين الإسلاميتين والرأي العام الإسلامي بشكل عام.

الاهتمامات الأمنية والتعاون في ميدان الطاقة
مع تركيا، والمملكة العربية السعودية، والعراق:

تركيا: أنبوب النفط وجنوب القوقاز:

كانت العلاقات الروسية – التركية في سنوات التسعينات متواضعة على المستوى الاقتصادي، وتشوبها الريبة والشك على المستوى السياسي، وتحسنت تلك العلاقات كثيراً في سنوات ٢٠٠٠م، لاسيما على مستوى المبادلات الاقتصادية التي زادت

بشكل هائل، ويُفَسّرُ هذا التحسّن بعدة عوامل، منها: المخاوف الأمنية المتبادلة، وشعور (روسيا، وتركيا) بحرمان متشابه فيما يتعلق بعلاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، وأخيرا، فإن سياستهما في جنوب القوقاز تتوافقان بشكل متزايد[٨]. وقد ازدادت هذه الاتجاهات في عامي ٢٠٠٩م – ٢٠١٠م، فقد ثمنت موسكو بشكل خاص زيادة مبادلاتها التجارية مع تركيا والتي تجاوزت، منذ شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٠م، مبادلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة[٩]، فالتجارة الروسية – التركية قد زادت بشكل ملحوظ من (٢.٢) مليار دولار في العام ١٩٩٥م إلى (٣٣.٨) مليار دولار في العام ٢٠٠٨م[١٠]. وكثفت تركيا في العام ٢٠٠٩م سياسة تقاربها مع أرمينيا على الرغم من المعارضة الأذربيجانية[١١]، وإذا كانت تركيا لم تعترف باستقلال ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية، فيبدو أنّ الشركات التركية تجري تجارة نشطة نسبياً مع أبخازيا، ومن جانب آخر سمحت (أنقرة) للرئيس الأبخازي بزيارة تركيا على الرغم من امتعاض ومعارضة جورجيا. ويمكن لهذا التحسن الكبير في العلاقات التركية – الأرمينية أن يتيح انفتاحاً اقتصادياً مهماً بالنسبة لا لـ(برفان) حليفة موسكو، إذ أن المبادلات التركية مع أبخازيا تبدو أكثر أهمية لتنمية هذه المنطقة من الاعتراف الرسمي لبعض الدول، مثل: نيكاراغوا ، وفنزويلا، أو جمهورية نارو، وإن تدهور العلاقات بين تركيا وجورجيا (التي تساندها واشنطن)، وما ينتج عنها لا يفرح روسيا الاتحادية. وتنظر موسكو إلى تركيا أيضا، ولاسيما جيشها، وكأنّه سور متقدم ضد التطرف الإسلامي، وفي هذه الأثناء، فإن موسكو لا تفعل أي شيء لحث (أنقرة) على الابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، فيما لا تنتظر كذلك مثل هذا الاحتمال[١٢].

المملكة العربية السعودية: صديقة روسيا الجديدة؟:

تحسنت العلاقات الروسية – السعودية بشكل ملحوظ منذ العام ٢٠٠٣م، فيما تعاقبت بينهما زيارات على أعلى مستوى، ولاسيما زيارة ولي العهد السعودي الأمير (عبد الله) إلى موسكو في شهر أيلول من العام ٢٠٠٣م، وزيارة (فلاديمير بوتين) إلى الرياض في شهر شباط من العام ٢٠٠٧م عندما كان رئيساً، وقد استقبلت المملكة،

من جانب آخر وفي العديد من المناسبات، الرئيس الشيشاني (رمضان كاديروف) الذي يسانده الكرملين، وتعمل شركة (لوك أويل) أيضا، وبعض الشركات الروسية الأخرى –من هنا فصاعدا– في المملكة العربية السعودية، فيما انتقلت المبادلات التجارية الروسية – السعودية من مستوى هامشي قبل العام ١٩٩٠م، إلى(٣٣٦.٨) مليون يورو في العام ٢٠٠٨م[١٣]، ويمكن أيضا أن تحصل الرياض قريباً على أسلحة متطورة من روسيا الاتحادية[١٤]. ومع ذلك، فانّ الدفء في العلاقات الروسية – السعودية تطلّب بعضاً من الوقت، فعلى الرغم من التحسّن الملحوظ بداية التسعينات، تدهورت الروابط الثنائية بينهما منتصف التسعينات، إذ كانت الرياض تأسف لمبيعات الأسلحة الروسية لإيران، ودعم موسكو لبرنامجها النووي، في حين اتهم القادة والخبراء الروس المملكة العربية السعودية صراحة (علانية) بتقديم الدعم إلى الثوار الشيشانيين، ورغبتها في نشر "الوهابية" في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي السابق، فضلا عن تنافس الدولتين في ميدان النفط، إذ كانت روسيا الاتحادية ترغب في زيادة إنتاجها وصادراتها، في حين كانت المملكة العربية السعودية ترغب في التحاق روسيا الاتحادية بمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، ومن ثم الامتثال إلى قواعد حصص الإنتاج في (كارتل) النفط، ويرى السعوديون: أن روسيا الاتحادية تتصرف مثل (الراكب الحر) نظراً لأنها تتمتع بمزايا سعر النفط المرتفع الذي تسهر عليه سياسة التحديد الطوعية لإنتاج النفط الذي تقوده منظمة (OPEC) دون أن تعمل على خفض إنتاجها. وتحسنت العلاقات الروسية – السعودية إثر هجمات الحادي عشر من أيلول العام ٢٠٠١م الإرهابية والتي كانت بالنسبة للرئيس (بوتين) ليس فقط فرصة لتحسين العلاقات الروسية – الأمريكية، ولكن لإقناع الأمريكيين أيضا: بأنهم منخرطون في الحرب على الإرهابيين السنّة مثلما هو الحال مع روسيا الاتحادية، وتذكير الولايات المتحدة الأمريكية: بأنهم يتلقون الدعم من المملكة العربية السعودية، وفي هذه الأثناء، وفي العام ٢٠٠٣م، تدهورت العلاقات الروسية – الأمريكية، والعلاقات الأمريكية –السعودية بسبب التدخل الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والذي تعارضه كل من روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية، وفي

هذا الإطار تحسنت العلاقات الروسية – السعودية بشكل ملحوظ، وقد وصل الدفء في العلاقات بينهما إلى أشدّه مع زيارة ولي العهد الأمير (عبد الله) إلى موسكو في العام نفسه. وكانت إحدى العناصر التي أسهمت بشكل كبير في تحسّن العلاقات الروسية – السعودية التحول في موقف الرياض من المسألة الشيشانية، حيث بدأت المملكة السعودية تساند روسيا الاتحادية بعد انتقاد السياسة الروسية تجاه الشيشان لسنوات عدة، ولاسيما بعد الهجمات على أراضيها من قبل تنظيم القاعدة في العام ٢٠٠٣م، وهكذا أصبحت موسكو والرياض حليفتين طبيعيتين في مواجهة عدو مشترك واحد هو (الإسلام الأصولي). وقد أسهم أيضا الصعود السريع لأسعار النفط طيلة أعوام العقد الأولى من الألفية الجديدة في تهدئة التوترات الثنائية في موضوع مستوى إنتاج النفط بالنسبة لروسيا الاتحادية[١٥]. وعلى الرغم من المباحثات حول صفقات أسلحة محتملة، فان السعوديين ليست لهم النية ولا الثقة في القدرات الروسية على تعويض الولايات المتحدة الأمريكية ودورها الرئيس الحامي للمملكة، وحتى إن تدهورت العلاقات الروسية – الأمريكية بشكل هائل، فانّ موسكو تعترف: بان التقارب الأمريكي–السعودي في ميدان الأمن يعود عليها بالمنفعة، إذ أن روسيا ليست على استعداد للدفاع بمفردها عن المملكة والمصالح الاقتصادية المتزايدة لها فيها. وتعي موسكو أيضا: انه في حالة حل نظام إسلامي أصولي محل النظام السعودي الحالي، فانّ الأخير قد يكون أكثر عداوة ومناهضة لها من عداوته للغرب. وعليه، فان روسيا الاتحادية، ومهما كانت اختلافاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لها المصلحة في المحافظة على الوضع القائم في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية.

العراق: النفط والقاعدة:

كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الأخرى، فانّ روسيا الاتحادية كانت قد عارضت في البدء الاجتياح الأمريكي للعراق، ومنذ أن أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تلاقي صعوبة في تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية في العراق، أصبحت الدبلوماسية الروسية تركز على موضوع الدفاع عن مصالحها التجارية، وتوقي تهديد المتطرفين الإسلاميين السُنة أكثر من الاحتجاج على الحضور الأمريكي

في العراق. وعلى الرغم من موافقة موسكو على العقوبات المفروضة من قبل مجلس أمن الأمم المتحدة على العراق بعد اجتياحه للكويت في العام ١٩٩٠م، فإن الشركات الروسية قد ساعدت وبشكل كبير (صدام حسين) في الالتفاف على العقوبات حتى سقوط نظامه للحصول على تنازلات في ميدان النفط في العراق، وقد خاضت مباحثات حول العديد من العقود، لكن تم التوقيع على عقد واحد فقط في العام ١٩٩٧م مع شركة (لوك اويل) لتطوير الحقل النفطي الكبير غرب القرنة[١٦]. ولكن (صدام حسين) ألغى ذلك العقد نهاية العام ٢٠٠٢م، بعد أن اكتشف: أن الشركة تبحث عن ضمانات لهذا العقد عند الأمريكيين كي يستمر بعد سقوط نظامه، وقد احتجت شركة (لوك أويل) والحكومة الروسية على إلغاء العقد، وعلى الرغم من إلغاء موسكو للديون العراقية المترتبة على العراق في عهد (صدام حسين) لم تقبل سلطات الاحتلال الأمريكي، ولا الحكومة العراقية ما بعد (صدام حسين)، الاعتراف بالعقد الموقع في العام ١٩٩٧م، وكسبت شركة (لوك أويل) بالاشتراك مع شركة (ستات أويل) كشريك ثانوي عرضاً جديداً في شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٩م لتطوير حقل غرب القرنة الذي تقدر الاحتياطات فيه بقرابة(١٣) مليار برميل. ومن ناحيتها كسبت شركة (غاز بروم نفت) عقدا لتطوير حقل (بدره) الذي تقدر احتياطاته بقرابة (٢) مليار برميل[١٧]، وحصلت روسيا الاتحادية في النهاية على الحصة التي كانت تتمناها منذ زمن في قطاع النفط العراقي، وتتمنى كذلك زيادة حضورها في هذا القطاع. وقد بدأت موسكو تقلق من أفعال الأصوليين السنّة في العراق منذ حزيران من العام ٢٠٠٦م، عندما أقدم جهاديون مرتبطون بتنظيم القاعدة على احتجاز خمسة مواطنين روس يعملون في السفارة الروسية في بغداد وقتلهم بعد رفض موسكو سحب جيوشها من الشيشان بعد مهلة (٢٤) ساعة كما كان يشترط المحتجزين، إذ كان تنظيم القاعدة يشعر: أنّه معنى تماما بمصير الشيشانيين في روسيا الاتحادية بما يبرر قيامه بأعمال ضدها[١٨]. وقد حذّر بعض المحللين الروس من أن تنظيم القاعدة في العراق وحلفائه بإمكانهم استهداف روسيا الاتحادية بعد خروج الجيوش الأمريكية من العراق[١٩]. ومع ذلك، فانّ روسيا الاتحادية تعوّل –من هنا فصاعدا– على

الحكومة العراقية المسنودة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في حماية مصالحها الاقتصادية في العراق، واحتواء القوى السنّية الأصولية التي من الممكن أن تقدّم المساندة للمعارضة الإسلامية في روسيا الاتحادية، ومن جانب آخر، فان الشركات الروسية تعمل في كردستان العراق، حيث فتحت موسكو قنصلية لها هناك [٢٠]. وقد سبق وأعلن رئيس الوزراء الروسي الأسبق (افغيني بريماكوف)، وبشكل علني في كانون أول من العام ٢٠٠٩م، خشيته من الآثار المترتبة على استقرار العراق بعد انسحاب الجيش الأمريكي[٢١].

إيران: إستراتيجية موسكو المعقدة:

إن الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك (الترويكا) الأوربية[٢٢]، تأسفان لغياب التعاون الروسي في فرض عقوبات جديدة على إيران التي ترفض الانصياع لشروط المجموعة الدولية بشأن برنامجها النووي العسكري، وعلى الرغم من تكذيب موسكو، فان هنالك العديد من المسئولين الغربيين يرون أن مساعدات روسيا الاتحادية للبرنامج النووي الإيراني وبيعها صواريخ، أمر يزيد بشكل هائل من قدرات الجمهورية الإسلامية على تطوير ترسانتها النووية، وكما هو الحال بالنسبة لـ(بكين)، فانّ (موسكو) تساند بشكل كبير مبدأ (العقوبات المحدودة) التي تفرضها الأمم المتحدة على إيران بسبب غياب تعاونها مع إجراءات التفتيش للوكالة الدولية للطاقة الذرية[٢٣]. إن موقف موسكو المزدوج تجاه الملف النووي الإيراني، نابع من رغبتها في المحافظة على علاقات حيوية مع طهران، وحضورها الاقتصادي فيها، وتعدّ إيران بالفعل زبونا مهما فيما يتعلق بمشتريات الأسلحة والتكنولوجيا النووية الروسية، وقد بلغت المبادلات التجارية الروسية – الإيرانية(٣.٧١٥) مليار دولار في العام ٢٠٠٨ بعدما كانت (٢٧٦) مليون دولار في العام ١٩٩٥م[٢٤]، وتستثمر الشركات الروسية في النفط الإيراني مع استمرار سعيها إلى زيادة حضورها في هذا القطاع، ومن جانب آخر، فإن إيران وان كانت في ظل حكومة إسلامية ثورية، فإنّها لا تساند المجاهدين الإسلاميين المطالبين بالاستقلالية في شمال القوقاز، ومن ضمنها الشيشان[٢٥]. إذ أن روسيا الاتحادية وإيران تعارضان النزعات الانفصالية، وقد سبق أن عارضتاها لحين اندلاع الحرب الروسية

– الجورجية في العام ٢٠٠٨م، والتي اعترفت موسكو إثرها باستقلال (ابخازيا، واوزيتيا الجنوبية)، الأمر الذي رفضته طهران بقوة[٢٦].

وهنالك أيضا تقاطعات ملحوظة بين روسيا الاتحادية وإيران، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي لم تتوصل كل من روسيا، وإيران، والدول الأخرى المتشاطئة مع بحر قزوين (أذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان)، إلى اتفاق حول تقاسم المياه الإقليمية، فيما ما تزال طهران غاضبة أيضا من عدم استكمال موسكو بناء مفاعل (بوشهر) النووي (الذي كان مؤملا في العام ١٩٩٩م)، ولم تتسلم منها نظام الدفاع المضاد للصواريخ (٣٠٠ أس) الذي أثار سخط إسرائيل. وغضبت موسكو أيضا من رفض طهران تخصيب اليورانيوم الضروري لبرنامجها النووي المدني في روسيا الاتحادية، وفي هذه الأثناء، وعلى الرغم من هذه الخلافات، فانّ روسيا الاتحادية وإيران تحافظان حتى الوقت الحاضر على علاقات جيّدة، وقد لاحظت موسكو الإحساس المناهض لروسيا لدى "حركة الخضر" التي احتجت على إعادة انتخاب (محمود احمدي نجاد) في حزيران من العام ٢٠٠٩م، إذ أن روسيا الاتحادية تفهم جيداً: أن قربها الجغرافي من إيران يعتمد على مصير المرشد آية الله (علي خامنئي)، والرئيس (احمدي نجاد). ولهذه الأسباب تظهر روسيا متحفظة في إتباع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في موضوع فرض عقوبات جديدة على إيران، وكذلك فان الكرملين ليس له مصلحة أبدا في وجود إيران نووية، خشية من الوقوف إلى جانبها أو التشجيع على اعتماد خط متصلب ضد روسيا الاتحادية من قبل النظام الإسلامي، إذ أن عداوة إيران المتزايدة لروسيا الاتحادية يمكن أن تكون لها آثار سلبية في موسكو تتمثل في: نسف المبادلات التجارية، واحتمال مساندة إيران للحركات الإسلامية في روسيا الاتحادية، وفي الفضاء ما بعد الحقبة السوفيتية، وأخيرا فان إيران النووية يمكن أن ترى قبالة خط مرماها روسيا الاتحادية.

<u>أفغانستان وباكستان: ما بعد الصدمة:</u>

بعد الحادي عشر من أيلول بمدة، توصل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان إلى إزاحة نظام طالبان بكل سرعة، وتمت إقامة قواعد

عسكرية في آسيا الوسطى. وقد عبر المعلّقون الروس عن قلقهم من هذه المعطيات الجديدة خشية من زيادة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على حساب موسكو، وقد دعت قمة منظمة تعاون شنغهاي في العام ٢٠٠٥م –وبتحريض من روسيا الاتحادية–، الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى تحديد موعد انسحابهم من القواعد في آسيا الوسطى[٢٧]، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التحالف يواجه صعوبات متزايدة على الأراضي الأفغانية، وتوقّع بعض الروس للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، المصير نفسه الذي حلّ بالجيش السوفيتي في هذا البلد بين العامين ١٩٧٩م–١٩٨٩م[٢٨]. ومع ذلك تخشى موسكو، منذ بداية العام ٢٠٠٩م، أن تقدم إدارة الرئيس (باراك حسين اوباما) وحلفائه الأوربيين آجلاً أم عاجلاً على الانسحاب من أفغانستان تاركين روسيا الاتحادية وحيدة في مواجهة تهديد حركة طالبان، وفي هذه الأثناء قد عملت موسكو على تقديم التسهيلات للمحافظة على الحضور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في أفغانستان، لاسيما بموافقتها على عبور التجهيزات العسكرية عبر إقليمها[٢٩]، وقد ازداد كذلك الوجود الاقتصادي لروسيا الاتحادية في أفغانستان، إذ انتقلت المبادلات الثنائية من(٩و٣٠) مليون دولار في العام ١٩٩٥م، إلى (١٨٧,٨) مليون دولار في العام ٢٠٠٨م[٣٠].

وفي حين كانت إدارة الرئيس (بوش) قد ساعدت بشكل كبير (حميد قرضاي) في الوصول إلى الرئاسة الأفغانية، فانّ إدارة الرئيس(اوباما) قد ابتعدت عن رئيس الدولة الأفغانية، معربة بكل وضوح عن: أن المستوى العالي للفساد في نظامه يمثل عقبة كبرى لنجاحات الجهود العسكرية الأمريكية. وقد بدأت الروابط بين حكومة (قرضاي) وواشنطن بالتدهور، فيما بدأت جيوش التحالف تستعد لمغادرة البلد في منتصف العام ٢٠١١م، وهكذا ساندت موسكو من ناحيتها (حميد قرضاي) [٣١]، لأن الكرملين لا يرى في الفساد في النظام الأفغاني حاجزاً كبيراً أمام إقامة علاقات جيّدة معه، وإن روسيا الاتحادية تساند مواقف الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف الناتو في أفغانستان في الوقت الذي تبحث فيه عن التميز عن الدول الغربية بطريقة تتمنى فيها الحصول على إعجاب حكومة (قرضاي)، وبحسب تقرير نشرته صحيفة (نيزافيسميليا كازينيا)

كان هذا التقارب قد بدأ منذ مدة[٣٢]. وقد حافظت كذلك موسكو على علاقات جيدة لمدة طويلة مع باكستان، ففي أثناء الحرب الباردة كانت العلاقات الثنائية معقدة جداً بفعل التقارب الباكستاني مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية، وكثافة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والهند (الخصم الرئيس لباكستان)، ودعم الباكستانيين للثوار المجاهدين أثناء الاجتياح السوفيتي لأفغانستان. وبعد خسارة مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في أفغانستان إثر الانسحاب السوفيتي، حافظت باكستان على حضورها في أفغانستان، وساندت حركة طالبان، وهي سياسة عدّتها موسكو تهديداً لها، وبدأت روسيا الاتحادية من جانب آخر في مساندة القوى المناهضة لحركة طالبان في شمال أفغانستان قبل مساندة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو لها بعد الحادي عشر من أيلول، وبعد مدة من الحادي عشر من أيلول، قطعت باكستان علاقاتها مع طالبان، ودعمت عمليات التحالف في أفغانستان، ومع ذلك واصلت موسكو الامتعاض من الحضور القوي لطالبان في أفغانستان، وعدم القدرة – أو غياب الإرادة – الظاهرة لدى باكستان في القيام بذلك، وهكذا بدأت العلاقات الروسية – الباكستانية تتحسن منذ وصول (فلاديمير بوتين) إلى السلطة[٣٣]. إن هذا الدفء في العلاقات ناجم في جزء منه عن تحسن العلاقات الهندية – الأمريكية، وهو الأمر الذي لم يسعد لا موسكو ولا إسلام آباد كذلك، وفي ظل حكم بوتين باعت روسيا الاتحادية كذلك أسلحة إلى باكستان. وقد تطورت المبادلات التجارية بين البلدين من (٤٧.٦) مليون دولار في العام ١٩٩٣م، إلى (٦١٥) مليون دولار في العام ٢٠٠٨م. وإذا كانت موسكو تبيع الأسلحة إلى باكستان، وتسعى لإقامة علاقات صداقة مع هذا البلد، فانّ ذلك ليس لأسباب تجارية فقط، وإنما كذلك لمنع حركة طالبان من مواجهة المصالح الروسية بشكل مباشر.

منتجو الغاز والبحث عن صيغة للتعاون المعمق:

لا يستحسن الكثيرون في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فكرة الاعتماد المتزايد للدول الاوروآسيوية على الغاز الطبيعي الروسي، ويخشون من أن تجني موسكو مزايا

سياسية من هذه الوضعية، وتغذي هذه المخاوف العديد من العناصر نذكر منها على سبيل المثال:

- قطع تمويل الغاز الذي فرضته روسيا الاتحادية على أوكرانيا وبيلاروسيا (دولة العبور للغاز الروسي نحو الاتحاد الأوربي).
- مشاريع بناء أنابيب الغاز الروسي(south stream–north stream) التي يتجنب مسارها أوكرانيا وبيلاروسيا وبولندا ودول أوربية شرقية أخرى لا تقيم موسكو علاقات جيدة معها.
- تعاون روسيا الاتحادية مع دول أخرى مصدرة للغاز، وبالأخص إيران وقطر والجزائر وليبيا، لتقوية منتدى الدول المصدرة للغاز (FPEG) التي يخشى العديد من المراقبين أن تعمل وكأنها (كارتل) مشابه لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، وتعمل على تحديد أسعار مرتفعة.
- عدوانية شركة (غاز بروم) الروسية بالمشاركة في استغلال مشاريع الغاز في الشرق الأوسط والحصول على عقود نقل الغاز من هذه المنطقة إلى أوربا.

ويستنتج البعض من ذلك: رغبة روسية في السيطرة والتحكم بمجموع تمويلات الاتحاد الأوربي من الغاز، ومع ذلك فانّ الحالة مختلفة جداً من وجهة نظر موسكو، وذلك:

أولاً: إن إنتاج الغاز الروسي في حالة انخفاض.

ثانياً: إن تركمانستان تعمل على تنويع صادراتها تجاه الصين الشعبية وإيران[٣٤].

وأخيراً إن أوربا نفسها قد اكتشفت حديثاً مصدراً جديداً للغاز (الغاز النضيدي)، وهو ما يسهم أيضاً في الانخفاض على الطلب الإجمالي للغاز[٣٥].

إن قَطع الغاز الروسي عن أوكرانيا، وبيلاروسيا، والجهود الهادفة إلى بناء أنابيب غاز لا تمر بأراضيهم لا تهدف إلى السيطرة على هذه الدول، بل تهدف إلى منع هاتين الدولتين الفقيرتين من إجبار موسكو على بيعهم الغاز بأسعار اقل من أسعار السوق، وان (مينيسك وكييف) بإمكانهما التوصل إلى ذلك عبر إظهار قدراتهما في امتصاص الغاز ونقله عبر أراضيهما المخصص للسوق الأوربية، والذي يعد أكثر

جدوى لروسيا الاتحادية. ويجب في هذا الإطار فحص سياسة موسكو تجاه مصدري الغاز الشرق أوسطيين (على المستوى الثنائي كما على مستوى المنتدى)، ويرى بعض المراقبين: في رغبة شركة (غاز بروم) الروسية الدخول إلى احتياطات الغاز في الشرق الأوسط للهيمنة على كل صادرات الغاز إلى أوربا، والتعويض عن الانخفاض في الإنتاج الروسي بالنسبة إلى شركة (غاز بروم)[٣٦]. وبالنسبة لبعض الخبراء، فان رغبة روسيا في الحصول على حصص في أنابيب الغاز التي تربط الجزائر أو ليبيا بأوربا تبين: بأنها تسعى إلى وضع اليد على كمية وسعر الغاز المستورد من قبل أوربا، ومع ذلك فان هذه الاستثمارات مشابهة لاستثمارات الشركات النفطية الغربية الرئيسة[٣٧]، وأخيرا إن كانت روسيا الاتحادية نفسها قد دعت إلى تعزيز المنتدى: فإنها قد بينت بكل وضوح: بأنها لن تعمل على التصرف كمنتج حر يخفّض إنتاجه طواعية للمحافظة على أسعار مرتفعة كما تفعل المملكة العربية السعودية في وسط مجموعة الدول المصدرة للنفط أوبك. ولكي تسيطر روسيا على نقل غاز الشرق الأوسط إلى أوربا، يجب عليها الاعتماد على التعاون النشط مع مجمل المصدرين الرئيسيين للغاز في الشرق الأوسط: إيران ، وقطر، والجزائر، وليبيا، ومن الصعوبة التفكير في أن تقبل دولة من هذه الدول بترك الكرملين يسيطر على كمية الغاز المباع إلى أوربا وسعره. ويعتقد بعض المراقبين الغربيين بمثل هذا السيناريو، لكن الذين يوافقونهم على هذا الرأي في روسيا قليلون، وبالفعل فان موسكو تنظر إلى منتجي الغاز الشرق أوسطيين كمنافسين بإمكانهم الاستحواذ على حصتها في سوق الغاز لا كشركاء لها ليس في أوربا الغربية فحسب، لكن كذلك في أوربا الشرقية. ومن جانب آخر، وعندما يصرّح المصدرون الإقليميون: بأنهم على استعداد للتعاون مع روسيا، فإنهم لا يعبرون عن نياتهم الحقيقية، وإنما يكشفون في الواقع عن إستراتيجية تهدف لانتزاع تنازلات من الحكومات وعمالقة النفط الغربيين[٣٨].

السياسة الروسية في الشرق الأوسط،: الفعالية والآفاق المستقبلية:

إذا افترضنا: أن روسيا الاتحادية تتبنى أهدافاً مناهضة للغرب في الشرق الأوسط الكبير، فان جهودها لتحقيقها قد فشلت في الحقيقة حتى هذا اليوم، إذ ليس هنالك أي

حكومة موالية للغرب تقليدياً في المنطقة استعاضت عن الولايات المتحدة الأمريكية بروسيا الاتحادية كحليف رئيس لها، فيما لا يبدو أن هناك حكومة قد تفعل ذلك، وليس هنالك أيضا أية حكومة أو حركة مناهضة للغرب في المنطقة، غيرت من سياستها الخارجية بطريقة ترضي بها روسيا، ولا يبدو أن هناك أيضا من ينوي فعل ذلك، وعلى العكس، فان هناك العديد من الفواعل المناهضين للغرب (ومن ضمنهم إيران، وسوريا، وحزب الله، وحركة حماس)، أصيبوا بخيبة الأمل من الاعتقاد في أن روسيا لا تنوي أبدا مواجهة الغرب في هذه المنطقة عن طريق مساندة مواقفهم المناهضة للغرب والمناهضة لإسرائيل. وعلى العموم، فان سياسة موسكو في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وبعيداً عن كونها سياسة عدوانية، تهدف قبل كل شيء إلى حماية روسيا من الأصولية الإسلامية السنيّة، والدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وضمن هذه الرؤية، فان أفعال روسيا في المنطقة كانت إلى حد اليوم أفعالا ناجحة، إذ أن موسكو تقيم علاقات صداقة مع مجمل الفواعل الرئيسة في المنطقة، الموالين أو المناهضين للغرب– باستثناء تنظيم القاعدة وحلفاؤه، وان روسيا الاتحادية ليست لها كذلك الوسائل لإقناع دول المنطقة بتطويع سياستها بالاتجاه الذي تتمناه. لكن السياسة الروسية الإقليمية لها الفضل في تجنيبها انتقادات الحكومات الشرق أوسطية، وحركات المعارضة الرئيسة (باستثناء القاعدة) على أفعال الكرملين تجاه الجمهوريات الإسلامية الروسية، وبالفعل قدمت الحكومات الإسلامية المساعدة إلى الثوار الشيشان والمجاميع الإسلامية الصغيرة في شمال القوقاز، كما فعلوا ذلك مع المجاهدين الأفغان في الثمانينات، فان روسيا الاتحادية ستواجه صعوبات كبيرة في المحافظة على السيطرة على المنطقة، وأخيرا، فان علاقات الصداقة التي يقيمها الكرملين مع الحكومات في الشرق الأوسط الكبير، سمحت له بمد حضوره الاقتصادي في مجمل هذه المنطقة بشكل تدريجي، وفي هذه الأثناء إذا كانت موسكو تقود منذ العام ٢٠٠٠م، سياسة دفاعية ناجعة في الشرق الأوسط الكبير، فان دوام هذه السياسة مريب، فعلى الرغم من أفعالها في شمال القوقاز فان روسيا قد حافظت إلى هذه اللحظة على امتيازات العالم الإسلامي، على العكس من سنوات الثمانينات أثناء

التدخل السوفيتي في أفغانستان، ولا يعني ذلك أن العلاقات الجيدة إلى تقيمها موسكو مع أغلبية الحكومات والحركات المعارضة في المنطقة سوف لن تكفي بالضرورة لمنع صعود المعارضة الإسلامية المحتملة في روسيا أو في الجمهوريات الإسلامية للإتحاد السوفيتي السابق، وإذا كان أصدقاء موسكو الإسلاميين في الشرق الأوسط الكبير لا يساندون هذه المعارضة، فإنهم كذلك قد يكونون مستعدين لمساعدة روسيا في محاربتها، وتتمتع روسيا الاتحادية أيضا وحتى هذه اللحظة بجهود الأمريكيين والأوربيين الهادفة إلى الحرب ضد الأصولية الإسلامية السنية في الشرق الأوسط الكبير. لقد تركت روسيا الغربيين يدفعون الثمن دون أن تنخرط هي في المواجهة العسكرية، وقد انتهز الكرملين الفرصة عن طريق تقديم الخدمات لنقل وعبور الغربيين ومعداتهم[٣٩].

ومع ذلك، فان الحرب في العراق وأفغانستان قد أصبحت حربا غير شعبية أكثر فأكثر في الولايات المتحدة الأمريكية كما في أوربا، وقد يصبح انسحاب الجيوش الغربية ممكنا بما سيسمح للإسلاميين بالسيطرة –ولو الجزئية– على هذين البلدين، وفي مثل هذه الحالة، فان الإسلاميين السنة قد يهاجمون يوماً المصالح الروسية، وعندها سيكون على موسكو تحمل مسئولياتها الدفاعية وحدها، ويمكن لصعود الإسلاميين السنة في العراق وأفغانستان بقوة أن يعرض مصالح موسكو الاقتصادية للخطر ليس في المنطقة فحسب، لكن في آسيا الوسطى والقوقاز أيضا. وفي هذا الإطار يمكن القول: إن الهدفين الرئيسين لموسكو في المنطقة في تجنب التهديد الإسلامي ضدها، والمحافظة على امتيازاتها لاقتصادية مصونان عن طريق الوجود والتأثير الغربي، وفي كل الحالات إذا لم تكن لروسيا الاتحادية مصلحة في ضعف التأثير الغربي في الشرق الأوسط الكبير، فان نظام (فلاديمير بوتين، وديمتري مدفيديف) لا يتمنى زيادة ذلك التأثير. ويبدو هذا المشهد غير محتمل الحدوث في الجزء الأكبر في المنطقة، لكنه يمكن أن يحدث في إيران إذا أدت الاحتجاجات ضد النظام الإيراني إلى انهيار الجمهورية الإسلامية، وقيام حكومة ديمقراطية مكانها، لتعود العلاقات الاقتصادية لإيران مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حالها وتتطور

مع الاتحاد الأوربي بما يجعل من إيران منافساً لروسيا في تزويد أوربا بالغاز، وكذلك في نقل النفط الأذربيجاني ونفط آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، وأخيرا يمكن أن تؤدي تسوية النزاعات الإسرائيلية- السورية- الفلسطينية، والنزاعات اللبنانية-اللبنانية إلى تحسّن علاقات سوريا وحركة فتح وحركة حماس وحزب الله مع الغرب، وستكون هذه الفواعل عندئذ اقل حاجة إلى الاعتماد على روسيا الاتحادية لمواجهة الأوضاع السياسية الأمنية غير المؤكدة في الشرق الأوسط الكبير، لأن روسيا الاتحادية لا تمتلك سوى القليل من الأدوات السياسية، إلاّ أن هذه الأحداث يمكن أن يكون لها اثر ذو معنى في موسكو، ولن يكون مفاجئا عندها أن تعتد روسيا سياسة خارجية دفاعية بشكل أساس تهدف لإقامة علاقات جيدة مع كل فواعل المنطقة.

---

*- أستاذ العلوم السياسية في جامعة (جورج ماسون دو فارفاكس) في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو متخصص في السياسية الخارجية الروسية، وفي العلاقات الدولية في الشرق الأوسط،، والحركات الثورية العابرة للحدود الدولية، ويحمل شهادة في العلاقات الدولية من جامعة (جون هوبكنز) في العام ١٩٧٨م، وشهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة (ماساشوزت) في العام ١٩٨٢م.

**- رئيس قسم الدراسات السياسية في مركز الدراسات الفلسطينية - جامعة بغداد.

المصدر:

La politique russe au grand moyen-orient ou l art d etre l amie de tout le monde

Mark N. Katz Avril 2010

http://www.ifri.org/downloads/ifrirussiamiddleeastkatzengapril2010.pdf

---